Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يكثر الحشو فى كلامهم، ولما تضاحك أهلُ العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم، فقالوا:

أضعف من حجةِ نحوى (١)

والنحاة يقولون: إن الاسم منع الصرف لمضارعة الفعل، ووجه المضارعة أن الفعل فرع للاسم وثان له، ومالا ينصرف فيه علتان فرعيتان كالتعريف فإنه فرع التنكير، وكالتأنيث فإنه فرع التذكير.

وقد ردّ عليهم بأن هذه العلّة فاسدة لأنها غير مطردة، فإنه قد يكون الاسم مضارعا للفعل لفظاً ومعنى وعملا ورتبةً، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين، كضارب ونحوه، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تالٍ للاسم ووصف له، ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين.

وذكر أنهم قد تحكَّموا حين قالوا: إن التعريف يوجبُ مشابهةَ الاسم للفعل مع أنهم قالوا: إذا دخلت الألف واللام على مالا ينصرف أو أضفته زال شبه الفعل عنه، وهذان نوعان من التعريف، فالعلمية أحرَى أن تُباعده من شبه الفعل. . . (٢)».

وهو فى حديثه عن عدم الاطراد فى عللهم إنما يعتمد فى رده مطلق المشابهة بين الاسم والفعل، ومطلق وجود فرعيتين، وإن كان النحاة قد قيدوا المشابهة والفرعية، ولكنه ذكر ماذكر ليتبين تحكمهم، وأنهم ـ كما يقول ـ لم يخلصوا إلى السر والحقيقة.

ومن المعروف عند النحاة أن منع الصرف إنما يرجع إلى الثقل، قالوا: الفعل أثقل من الاسم، والعجمى أثقل من العربى، والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع

(١) ن . م ١٩.

(٢) ن م ٢٠ ـ ٢٣.